[387] النظر على مقام الذات والذاتيات، لا الماهية اللابشرط المقسمى كما ذهب إليه المحقق السبزواري، ولا الماهية اللابشرط القسمى كما ذهب إليه المحقق النائيني (ره). الرابع: ان اللابشرط المقسمى ليس هو الماهية الملحوظة من حيث هي إذ اللابشرط المقسمى، ما يكون مقسما للاعتبارات الثلاثة للماهية المقيسة الى الخارج عن ذاتها، والماهية من حيث هي قسيم لها فكيف يتحدان. الخامس: الفرق بين اللابشرط القسمى، والمقسمي، حيث ان المضاف إليه في الاول الخصوصيات الخارجية للماهية، والمضاف إليه في الثاني، اعتبارات الماهية المقيسة الى الخارج عن ذاتها. علم الجنس ومنها: علم الجنس كاسامة، وفى وضعه اقوال، احدها: ما هو المشهور بين الاصحاب وهو انه موضوع للطبيعة لا بما هي هي بل بما هي متعينة بالتعين الذهنى ولذا يعاملون مع اعلام الاجناس معاملة المعارف. الثاني: ما ذهب إليه المحقق صاحب الكفاية، قال لكن التحقيق انه موضوع لصرف المعنى بلا لحاظ شئ معه اصلا كاسم الجنس والتعريف فيه لفظي كما هو الحال في التأنيث اللفظى، ووافق في دعوى كون التعريف فيه لفظيا نجم الائمة وأبا حيان، قال نجم الائمة في بحث العلم إذا كان مؤنث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء، ونسبة لفظية ككرسي، فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرناه قبل أو بالعلمية كما في اسامة انتهى. الثالث: ما اختاره المحقق الاصفهانى (ره) تبعا للسيد الشريف، وصاحب الفصول، وهو انه موضوع للماهية بما انها متعينة بالتعين الجنسى، بيانه ان كل معنى طبيعي فهو بنفسه متعين وممتاز عن غيره، وهذا وصف ذاتي له، فاللفظ ربما يوضع لذات المتعين، والممتاز كالاسد، واخرى للمتعين والممتاز بما هو كذلك كاسامة.